

تأثير البيئة التنافسية للسوق المصرفية على أداء البنوك التجارية في الجزائر

The impact of the competitive environment of the banking market on the performance of commercial banks in Algeria

عقبة سحنون

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة (الجزائر)، s.okba@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/08/11 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2022/11/14

<https://doi.org/10.24018/2022.22.02.983-1011>

Abstract:

The banking market in Algeria knew many changes in the level of banking organization, especially after Algeria headed for the market economy and abandoned the socialist model of organizing the Algerian economy. Despite the many measures that were applied in the banking market, especially those related to controlling the monetary policy according to the real economy requirements in Algeria. It knew some of the imbalances that led the monetary authority to tighten the control over commercial banks, which has relatively constrained the competitiveness of these banks. The study focuses on the components of Algeria's banking environment and its impact on the performance of commercial banks during 2006-2017.

Key words: Banking market, Commercial banks, Algeria, Performance, Competitive environment.

المخلص:

عرفت السوق المصرفية في الجزائر عديد التحولات على صعيد التنظيم المصرفي، خصوصا بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتخليها عن النموذج الاشتراكي لتنظيم الاقتصاد الجزائري. بالرغم من عديد الإجراءات التي تم تطبيقها في السوق البنكية خصوصا تلك المتعلقة بضبط السياسة النقدية وفق متطلبات الاقتصاد الحقيقي في الجزائر، عرفت هذه السوق بعض الاختلالات التي دفعت بالسلطة النقدية لتشديد الرقابة على البنوك التجارية الشيء الذي قيد نسبيا تنافسية هذه البنوك. تركزت هذه الدراسة على العناصر المكونة للبيئة المصرفية في الجزائر ومدى تأثيرها على أداء البنوك التجارية خلال الفترة 2006-2017 مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: السوق المصرفية ؛ البنوك التجارية ؛ الجزائر ؛ الأداء؛ البيئة التنافسية.

1. مقدمة:

شهدت السوق البنكية الجزائرية تحولات جذرية عميقة بداية سنوات التسعينات، بعد تعديل الإطار التشريعي للعمل البنكي بإصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي مثل قفزة نوعية صاحبت التخلي على النموذج المركزي لتسيير الاقتصاد الجزائري والتحول نحو اقتصاد السوق. إن المبادئ التي جاء بها التشريع البنكي الجديد والذي فسرت مختلف مواد عديد التعليمات والمراسيم أصدرها مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية مسيرة لبنك الجزائر ومشرفة على الإصدار النقدي وممارسة لعملية الرقابة على الصرف وعلى قيمة العملة، أعادت للبنك المركزي الجزائر دوره الأساسي المتمثل في الحفاظ على القدرة الشرائية للعملة الوطنية والحد من الضغوط التضخمية.

إن السنوات الأولى لهذا التحول الذي جاء في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ميزتها برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي طبقتها السلطات الاقتصادية والنقدية في الجزائر بإشراف من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، غير أنها واجهت عديد النقائص والصعوبات تعلقت أساسا بالسلامة البنكية وكفاءة التمويل المصرفي في ظل وضعية اقتصادية اتسمت أساسا بعجز الموازنة والكساد التضخمي وبتراجع رهيب على صعيد القدرة الشرائية وندرة فرص الاستثمار. هذه الوضعية التي بدأت في التحسن تدريجيا نهاية التسعينات، شهدت صدمة مصرفية بإفلاس بنكين تجاريين وسحب الاعتماد من عديد المؤسسات المالية والبنوك التجارية الخاصة والأجنبية، على خلفية عدم استجابتها لمعايير السلامة المصرفية التي فرضتها السلطة النقدية من خلال مختلف عناصر التنظيم الاحترازي الصادرة ابتداء من سنة 2001، والمتمثلة بالأساس في كيفية ممارسة الرقابة الداخلية وتعيين المراجعين الخارجيين وبلوغ النسب الدنيا للملاءة البنكية إضافة إلى الحدود الدنيا لرأس المال. وهو ما دفع السلطة النقدية إلى إصدار تشريع جديد في شكل أمر رئاسي سنة 2003 متعلق بالنقد والقرض، مهد لمرحلة جديدة في العمل المصرفي في الجزائر، توج بإنشاء مركزيات المخاطر والديون غير المسددة والحسابات المدمجة للعملاء، وفتح مجالات وحقول تنافسية جديدة وعزز نسبيا السلامة المصرفية وثقة المتعاملين في الجهاز المصرفي عموما. على ضوء ما تقدم، تتلخص الإشكالية الرئاسية لهذا المقال في دراسة طبيعة ومدى تأثير البيئة التنافسية للسوق المصرفية بما تتضمنه من تشريعات ومؤسسات واستراتيجيات على

أداء العمل المصرفي من قبل البنوك التجارية في الجزائر، وعلى ذلك طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف كان تأثير البيئة المصرفية على أداء البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2017؟

لتحليل هذه الإشكالية نقتراح الأسئلة الفرعية التفسيرية التالية:

- فيما تمثلت هياكل السوق البنكية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
- كيف كان السلوك الاستراتيجي التنافسي للبنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
- هل كان أداء البنوك التجارية الجزائرية جيدا بما يكفي لتمويل الأنشطة الاقتصادية بالكفاءة المطلوبة؟

لوضع الدراسة في قالبها المنهجي الملائم، اقترحنا جملة من الفرضيات كإجابات أولية على الإشكاليات المطروحة:

الفرضية الأولى: تمثلت هياكل السوق البنكية أساسا في التشريعات المصرفية والتعليمات الصادرة عن مجلس النقد والقرض.

الفرضية الثانية: تماثلت الاستراتيجيات التنافسية للبنوك التجارية في السوق البنكية الجزائرية طيلة فترة الدراسة 2006-2017.

الفرضية الثالثة: لم يكن أداء البنوك التجارية بالكفاءة اللازمة لتغطية الطلب على التمويل من قبل الأنشطة الاقتصادية.

للإجابة على الإشكاليات المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المدرجة، اقترحنا خطة العمل التالية:

أولا: هيكل السوق البنكية الجزائرية خلال الفترة 2006-2017

ثانيا: الحقوق والاستراتيجيات التنافسية للبنوك الجزائرية في الفترة 2006-2017

ثالثا: قياس أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة 2006-2017

2. هيكل السوق البنكية الجزائرية خلال الفترة 2006-2017

تعرف هياكل السوق عموما بأنها "مجموع مميزات سوق أو صناعة أو قطاع اقتصادي معين، تساعد دراستها على فهم تطور الصناعة المدروسة من خلال تحليل العناصر الكلية والجزئية الهيكلية لها من مؤسسات وتشريعات وعوائق الدخول إليها والخروج

منها" (روجر، 2003، صفحة 168). كما تعرف على أنها "حزمة من العوامل الهيكلية والظرافية المميزة لقطاع اقتصادي معين، كتركيز المنافسة فيه ومستويات اعتماد التكنولوجيا وكثافة رأس المال إضافة إلى التشريعات المنظمة له ولمزولة النشاط فيه" (Patrice, 1991, p. 331).

1.2 تطور الحصص السوقية وتركيز النشاطات المصرفية في السوق البنكية الجزائرية:

عرفت الفترة 2006 – 2017 استقرار نسبيا في الحصص السوقية للبنوك النشطة في السوق البنكية الجزائرية. فيما يلي نستعرض التطور التاريخي لأحجام ومعدلات نمو الأصول المصرفية مجتمعة للبنوك التجارية العاملة في الجزائر والتي بلغ عددها حتى نهاية سنة 2017 الـ 24 بنكا.

الجدول رقم (01): تطور أحجام ومعدلات نمو الأصول المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2017-2006

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحجم الكلي للأصول المصرفية (مليار دج)	5228.9	6510.8	7287.2	7327.3	7988.7	9002.4
معدلات النمو %	7.48	24.52	11.92	0.55	9.03	12.69
معدلات تركيز السوق المصرفية H	27.29	26.57	24.44	19.54	18.93	23.80
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحجم الكلي للأصول المصرفية (مليار دج)	9654.4	10320.0	11976.4	12508.7	12881.0	14098.4
معدلات النمو %	7.24	6.89	16.05	4.45	2.98	9.45
معدلات تركيز السوق المصرفية H	21.08	24.82	27.95	31.26	30.12	29.78

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على: عقبة سحنون، أطروحة دكتوراه بعنوان: آليات تدعيم تنافسية الأنظمة المصرفية في البلدان النامية- حالة النظام البنكي الجزائري، جامعة الجزائر 03، 2014،

ص 213 وقاعدة البيانات Fitch Banks (معطيات السوق البنكية الجزائرية للفترة 2006-2017).

نلاحظ أن فترة الدراسة تميزت بتذبذب أحجام الأصول المصرفية الكلية في القطاع البنكي الجزائري وكذا بتذبذب معدلات نموها صعودا ونزولا، والسبب الرئيسي في هذا التذبذب يعود بالأساس إلى أن الفترة 2006-2017 شهدت عدة تقلبات اقتصادية ونقدية وإستراتيجية، بفعل تأثيرات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 و2009 وأزمة قطاع النفط التي أثرت على الودائع المصرفية وعمليات التمويل المصرفي عموما.

بلغ الحد الأقصى للأصول المصرفية الـ 14098.4 مليار دينار سنة 2017، بسبب تراكم الودائع بالعملة الأجنبية الناتجة عن استقرار أسعار النفط الخام خلال الفترة من 2006 إلى 2013 عند متوسطات سنوية بلغت حدود 110 إلى 120 دولار أمريكي للبرميل من النفط، وهو ما أيد النمو المتواتر في حجم السيولة المصرفية وعزز المراكز الائتمانية للبنوك الجزائرية. في حين بلغت الحدود الدنيا لحجم الأصول المصرفية الكلية في الجزائر خلال نفس الفترة مستويات الـ 44 مليار دينار وكان ذلك سنة 2006 أين عرف القطاع البنكي الجزائري إدخال مجموعة من التقنيات المعلوماتية (نظام المقاصة الآلية ATCI ونظام التسوية الفورية للمدفوعات كبيرة الحجم ARTS والأنظمة المركزية للديون غير المسددة وأنظمة قياس مخاطر التمويل) حيز الخدمة تواليا ابتداء من هذه السنة. عموما، يمكن تقسيم فترة الدراسة 2006-2017 إلى مرحلتين اثنتين لإضفاء طابع الموضوعية على التحليل الكمي المعتمد؛

فترة 2006-2013: تميزت، بالرغم من الصعوبات المالية الظرفية على صعيد موازنة الدولة بسبب الأزمة المالية العالمية، بتنامي حجم الأصول المصرفية، وبقاء معدلات النمو موجبة في غالب سنوات هذه الفترة عند متوسط سنوي قدر بـ 11.47%، في الوقت الذي شهدت فيه مؤشرات التركيز انخفاضا نسبيا (بلغ متوسط مؤشر التركيز على أساس سنوي نسبة الـ 23.20%)، وذلك بسبب النمو السريع في حجم الأصول البنكية التي تديرها البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية، والتي حازت على اعتماد ممارسة النشاط البنكي في الجزائر في فترة ليست بالبعيدة عن فترة الدراسة (جلّ الاعتمادات المصرفية منحت لهذه البنوك في

النصف الثاني من عقد سنوات 1990 إلى 2000، وتم تجديدها ابتداء من سنة 2003 بعد صدور الأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بالنقد والقرض).

فترة 2014-2017: عرفت هذه المرحلة صعوبات مالية وظروف اقتصادية يعود السبب الرئيسي فيها إلى تهاوي أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية بفعل تخمة المعروض وتراجع الطلب العالمي، ميزتها بالأساس كثرة التعديلات القانونية في مجالات الاستثمار والتشغيل وإعداد وتنفيذ مشاريع الموازنة العامة، فضلا عن تجميد جملة من مشاريع البنية التحتية وإطلاق حملات متعددة للبحث عن مصادر بديلة للتمويل وإصدار سندات حكومية مضمونة لأجل متوسط (03 سنوات و05 سنوات) سنة 2016 وتعديل قانون النقد والقرض وتمكين الخزينة العمومية من الاقتراض من بنك الجزائر مباشرة لأجل خمس سنوات نهاية سنة 2017.

عرفت معدلات نمو الأصول المصرفية الكلية تراجعا واضحا بالمقارنة مع الفترة 2006-2013 حيث بلغ المتوسط السنوي لنمو الأصول المصرفية نسبة الـ 8.33%، ويرجع السبب إلى تراجع حصيلة الودائع قصيرة ومتوسطة الأجل للبنك الخارجي الجزائري BEA (وهو البنك الوحيد المستقبلي لإيرادات الجباية البترولية الخاصة بشركة SONATRACH) مما أثر على أحجام التمويل التي يقدمها باعتباره البنك الأكبر من حيث قيمة الأصول في الجزائر. غير أن هناك من يرجع سبب تراجع الأصول المصرفية إلى عدم قدرة القطاع البنكي على خلق أصول بنكية جديدة في شكل تمويلات متوسطة وطويلة الأجل بسبب تراجع الإنفاق الحكومي الممول لأغلب المشاريع الإنمائية ومشاريع البنية التحتية في الجزائر (بن عبد العزيز، دولي، و بن عبد العزيز، 2019، صفحة 74)، وما يعزز صحة هذه الفرضية هو التراجع الفعلي في حجم النفقات العامة بسبب خطط التقشف المعتمدة من قبل السلطات الاقتصادية والسياسية في البلاد.

بالنسبة لمعدلات تركيز السوق، فقد شهدت سلوكا مغايرا لنسب نمو الأصول البنكية، بحيث ارتفع معدل التركيز في الفترة 2014-2017، وهو ما يدل على الاتجاه نحو اشتداد الاحتكار مع كل تراجع في حجم التمويلات الممنوحة (الحجم الإجمالي للأصول المصرفية)، من بين التفسيرات المنطقية التي قدمت في هذا الصدد، نجد أن البعض يرجعون ذلك إلى انخفاض حجم الأصول الإجمالية مس بالأساس البنوك صغيرة الحجم الخاصة والأجنبية

على وجه التحديد، مما سبب ارتفاع الحصص السوقية للبنوك العمومية وعزز احتكارها لسوق التمويل متوسط وقصير الأجل، وهو ما يدفعنا للقول بأن البنوك الخاصة والأجنبية لم تأت بالقيمة المضافة المنتظرة للسوق البنكية في الجزائر، واختصرت أعمالها في نشاطات قليلة المخاطرة هدفها بالأساس تعظيم الأرباح دون الاستثمار استراتيجيا في السوق البنكية الجزائرية.

2.2 تطور عوائق الدخول إلى البيئة التنافسية المصرفية الجزائرية وعوائق الخروج منها:

تعرف عوائق الدخول على أنها "كل العوامل المؤثرة على إمكانية ممارسة نشاط أو مهنة في قطاع اقتصادي معين، بما في ذلك العوامل التنظيمية والتشغيلية المختلفة" كما تعرف على أنها "القيود التنظيمية وغير التنظيمية التي تفرضها الدولة أو التي تنتجها المنافسة أو التي يؤدي إليها الأداء المحقق من قبل الوحدات الاقتصادية القائمة والتي من شأنها أن تمنع منافسين محتملين من ممارسة نفس النشاط في السوق المعنية" (Steglitz, Walsh, & Lafay, 2007, p. 144).

ككل الأنظمة البنكية، يعتبر النظام البنكي الجزائري كثيف التنظيمات والتشريعات، نظرا لتعقيد عمليات التمويل وتعدد الأطراف المتدخلة فيها (الجهة طالبة التمويل، والجهة المستفيد من التمويل، ومؤسسات الضمان ومؤسسات التصنيف ومختلف الأنظمة المعلوماتية المركزية التابعة للبنك المركزي.. الخ). فضلا عن شروط منح ومتابعة الاعتمادات المقدمة للبنوك التجارية ومختلف المؤسسات المالية.

1.2.2- التشريعات المصرفية في الجزائر:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962 إلى نهاية سنة 2017 عديد المراحل فيما يتعلق بالعمل البنكي، أين كانت سلطة الإصدار النقدي خاضعة لتوجهات وبرامج الدائرة المالية إلى غاية سنة 1990 في ظل النهج المركزي للتسيير الاقتصادي (النموذج الاشتراكي)، وقد ميزت هذه الفترة جملة من الاختلالات النقدية أهمها على الإطلاق عدم وجود مقابلات للكتلة النقدية المصدرة نهاية سنوات السبعينات قدرت آنذاك بنحو 35% من إجمالي الكتلة النقدية، فضلا على غلبة التمويل الموجهة للقطاع العمومي المهيم على التمويل الموجهة للقطاع الخاص. ابتداء من سنة 1988 شرعت السلطات الاقتصادية في إعداد مسودات مشاريع قوانين نقدية ومصرفية لتجاوز آثار شح السيولة الناجمة عن الصدمة البترولية لسنة 1986،

توجت بعد عدة محاولات بإصدار قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، ليكون القاعدة التشريعية الأساسية للعمل البنكي في الجزائر في ظل التوجه الاقتصادي الجديد المتميز بالانفتاح والاعتماد على آليات السوق وفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية (استقلالية البنك المركزي عن خزينة الدولة)، تمت في المراحل الأولى لتطبيقه عملية إعادة منح التراخيص البنكية سنة 1994 لعدد البنوك العمومية والبنوك الأجنبية والبنوك الخاصة، ليتلقى القطاع المصرفي الجزائري صدمة كبيرة بإفلاس بنكي الخليفة والتجاري الصناعي الجزائري بقرار من اللجنة المصرفية سنة 2002 بعدما سجلت هذه الأخيرة جملة من التجاوزات المتركمة من قبل مسيري هذين البنكين. تم تعديل قانون النقد والقرض 90-10 بالأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بالنقد والقرض سنة 2003، للتركيز على جوانب الضعف في معايير السلامة البنكية وتفعيل جملة من الإجراءات الاحترازية تقاديا لحدوث صدمات مصرفية أو نقدية أخرى مستقبلا (جاب الخير، 2006، صفحة 122). توجت هذه المساعي بإطلاق بعض الأنشطة المصرفية الإلكترونية خصوصا تلك المتعلقة بالمقاصة الإلكترونية وبالتسوية الفورية للمدفوعات بين البنوك الجزائرية. تلت تعديل قانون النقد والقرض حزمة من الإجراءات سنة 2009 وكذا سنة 2012 كان الغرض الأساسي منها ضبط السياسة النقدية مع المستجدات الاقتصادية، فيما تعلق بالرقابة على قيمة العملة وكذا رصيد بنك الجزائر من العملة الأجنبية، ليتم تعديل قانون النقد والقرض مرة أخرى سنة 2017 أين تم السماح للخبزينة العمومية بالاقتراض مباشرة من بنك الجزائر لمدة خمس سنوات (إصدار نقدي دون تغطية اعتمادا على المنحى التصاعدي لرصيد العملة الأجنبية الناجم عن الحركة الصعودية لحصيلة الجباية البترولية)، وهو ما اعتبر من قبل المختصين والمتابعين ضربا صريحا لاستقلالية بنك الجزائر، وإلغاء جزئي لفصل الدائرتين المالية والنقدية، ومسببا محتملا لموجة تضخمية قد يمتد مدى تباطؤها لحدود الخمس سنوات أو أكثر.

تعتبر القواعد الاحترازية للسياسة النقدية الهيكلية التي اعتمدها بنك الجزائر طيلة الفترة 2006-2017، أهم عوائق لدخول السوق البنكية في الجزائر، خصوصا منها ما يتعلق بالحدود الدنيا لرأس المال والزامية الاشتراك في صناديق ضمان الودائع وأنظمة المقاصة وتقليص السقوف الائتمانية في بعض النشاطات، فضلا عن الحدود الدنيا المرتفعة للملاءة المالية والمعاملات المالية الشبيهة المستحدثة من قبل بنك الجزائر.

2.2.2- العوائق التشغيلية لولوج السوق البنكية الجزائرية:

سنركز هنا على المزايا المطلقة للتكاليف في السوق البنكية وعلى سعر الحد متمثلاً في الهامش المصرفي وكذا على درجة تأثير اقتصاديات الحجم على هذه العوائق.

1.2.2.2- تحليل المزايا المطلقة للتكاليف: تعبر المزايا المطلقة للتكاليف على إمكانية المؤسسات القائمة السيطرة على تكاليفها الودوية أحسن مما يفعله المتنافسون، وذلك عبر تدنية جزء من تكاليفها إلى حده الأدنى (كالتكاليف المالية أو التكاليف الاستغلالية المتعلقة بنشاط رئيسي أو التكاليف الناجمة عن التعاقد طويل المدى مع الزبائن أو مع الموردين).

تترجم الميزة التنافسية المطلقة للتكلفة الودوية قدرة المؤسسة على ممارسة إستراتيجية سعر الحد، أي تقديم منتجاتها بأسعار أقل من التكلفة الودوية لمنتجات باقي المؤسسات المنافسة. وإسقاطاً لهذا المفهوم على النشاط المصرفي، فإن الميزة المطلقة للتكلفة الودوية (والمقصود بالوحدة هنا هو الوحدة النقدية لكل أصل من أصول البنك) يتمثل في "قدرة البنك على تدنية التكلفة الودوية لكل وحدة نقدية يوظفها في أصل أيًا كان مداه الزمني، إلى القدر الذي لا يستطيع فيه المنافسون مجاراته" (Dyller & Sign, 2014, p. 671).

بالنسبة للسوق البنكية الجزائرية، تباينت التكاليف الودوية المحسوبة على أساس متوسطات سنوية مرجحة بأوزان حجم الأصول المصرفية لكل بنك من البنوك النشطة في الجزائر خلال الفترة 2006-2017 كما هو مبين في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): تطور وزن التكلفة المتوسطة للوحدة النقدية الواحدة من الأصول في الفترة 2006-2017
الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
وزن التكلفة المتوسطة للوحدة النقدية من الأصول	41.06	37.82	39.49	48.13	49.66	40.16
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
وزن التكلفة المتوسطة للوحدة النقدية من الأصول	42.35	41.95	47.14	46.88	51.38	48.12

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: قاعدة البيانات BankScope (بالنسبة لحجم التكاليف الكلية في عينة البنوك في الفترة 2006-2014) وقاعدة البيانات Fitch banks (بالنسبة لحجم التكاليف الكلية في عينة البنوك للفترة 2015-2017) وتقرير بنك الجزائر لسنة 2018.

يتبين أن وزن التكاليف الكلية في الوحدة النقدية الواحدة للأصول المصرفية جاء متوسطا على العموم ولم يخرج عن المدى [37% - 52%] وهو ما يدل على استقرار نسبي في الميزة النسبية للتكاليف في السوق البنكية الجزائرية. فضلا عن ذلك؛ فقد اتجهت هذه النسبة عموما نحو الانخفاض منتصف الفترة 2006-2017 وتحديدا في السنوات التي شهدت استقرارا اقتصاديا انعكس على استقرار الموازنة العامة في الجزائر، وهو ما يعزز فكرة التبعية الهيكلية للقطاع المصرفي تجاه السياسة المالية للخرزينة العامة ويفند من جهة أخرى مبدأ اسفلائية القرار النقدي عن القرار المالي الذي لم ينعكس على العمل المصرفي.

بتحليل العلاقة بين الحجم الإجمالي للأصول المصرفية ووزن التكلفة المتوسطة في الوحدة النقدية الواحدة من هذه الأصول، وجدنا أن العلاقة متغيرة ضمن الفترة 2006-2017 يغلب عليها الاتجاه العكسي، أي أن كل ارتفاع في حجم الأصول المصرفية سبب انخفاض في وزن التكلفة المتوسطة للأصول، وهو ما يدل على ثبات نسبي للتكاليف في الوقت الذي ترتفع فيه الأصول المصرفية، وهو ما يقودنا إلى استنتاج أن أغلب التكاليف المصرفية لا تعد كونها تكاليف ثابتة قابلة للتدنية بالاتجاه نحو زيادة الأصول المصرفية.

وبالتالي يمكننا الاستنتاج من التحليل السابق، أن الميزة المطلقة للتكاليف الكلية كانت غائبة في السوق البنكية الجزائرية وأنها تتحقق فقط للبنوك كبيرة الحجم المتمثلة في البنوك العمومية التي تسيطر على أغلب الحصص السوقية للتمويل البنكي، وهو ما يؤكد أنها لم تمثل عائقا للدخول خلال الفترة 2006-2017 في وجه المؤسسات البنكية الكامنة التي تعتمد ولوج السوق البنكية الجزائرية في المدى القصير والمتوسط.

2.2.2.2- تحليل سعر الحد: في هذه النقطة، سنحاول تحليل ما إن شكّل سعر الحد خلال الفترة 2006-2017 عائقا في وجوه المؤسسات البنكية الكامنة أو التي حازت اعتماداتها حديثا، لمزاولة نشاط مصرفي معين في السوق البنكية الجزائرية.

بدءا بتعريف سعر الحد، فهو "السعر الذي يفرضه منافس (أو مجموعة من المنافسين) في السوق ويكون أقل من التكلفة المتوسطة لمنافسين آخرين في نفس السوق" (Lankeer, 1989, p. 343). إسقاطا لهذا التعريف، سنحاول الاعتماد على الهامش المصرفي (هامش

سعر الفائدة المدينة والدائنة) للتعبير عن سعر الحد في السوق البنكية في الجزائر، بحيث أن مقابلات التكاليف على الودائع (الفوائد الدائنة) تمثل الجزء الأهم في تكلفة رأسمال البنك بسبب عدم الاعتماد على الموارد الخاصة للبنك في التمويل، وتمثل مقابلات الإقراض (الفوائد المدينة) سعر تقديم التمويل؛ فكلما كان الفرق بينهما (الهامش المصرفي) قليلا كلما ارتفع قيمة سعر الحد كعائق لدخول السوق البنكية في الجزائر. يبين الجدول رقم (03)، ملخص النتائج المتوصل إليها من خلال حساب الهامش المصرفي لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2006-2017.

الجدول رقم (03): الهامش المصرفي في السوق البنكية الجزائرية الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهامش المصرفي	3.81	3.20	3.19	1.26	1.24	1.84
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الهامش المصرفي	1.76	2.10	2.05	2.42	2.12	1.98

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: قاعدة البيانات BankScope (بالنسبة للهوامش المصرفية في الفترة 2006-2014) وقاعدة البيانات Fitch banks (بالنسبة للهوامش في عينة البنوك للفترة 2015-2017) تذبذبت الهوامش البنكية في الجزائر في الفترة 2006-2017، بحيث اتجهت نزولا حتى سنة 2012، وذلك بسبب توفر سيولة عالية لدى البنوك التجارية مما دفعها نحو تخفيض سعر الفائدة على الإقراض بوتيرة أسرع من انخفاض سعر الفائدة على الودائع لتصرف فائض السيولة لديها، ومع بداية انحسار السيولة مطلع سنة 2013 بفعل التوسع في الإنفاق العام وخلق فرص استثمارية جديدة في مجال البنية التحتية خصوصا، اتجهت الفوائد على الإقراض نحو الارتفاع بسبب تنامي الطلب على التمويل، في ظل استقرار نسبي لحجم الودائع مع اتجاه تصاعدي طفيف، ما قاد لأن تكون وتيرة ارتفاع سعر فائدة الإيداع أخفض من تلك المتعلقة بالقروض وأنتجت هامشا مصرفيا متذبذبا مع اتجاه صعودي طفيف أيضا. مع ذلك، بقيت الهوامش المصرفية مرتفعة نسبيا في الجزائر بالمقارنة مع بعض الأسواق المصرفية الأخرى، بحيث بلغ الهامش المصرفي المتوسط خلال نفس الفترة في كل من مصر وتونس والمغرب نسب الـ 1.21% و 1.43% و 1.19% على التوالي، ما يجعل السوق البنكية الجزائرية أكثر جاذبية للبنوك الأجنبية وأكثر طردا لطالبي التمويل على

الصعيد الدولي، ويمكننا استنتاج أن سعر الحد (الهامش المصرفي) لم يشكل عائقا لدخول البنوك الخاصة أو الأجنبية مجال العمل البنكي في الجزائر خلال الفترة 2006-2017.

3. الحقول التنافسية في السوق البنكية الجزائرية في الفترة 2006-2017:

تعتبر الحقول التنافسية مجالات للتنافسية بين المؤسسات القائمة في سوق ما، وقد تمتد هذه المجالات لتصبح عناصر جذب حتى لمؤسسات كامنة محتمل دخولها إلى القطاع المعني (Mougenel, 2014, p. 337). تتباين المجالات أو الحقول التنافسية في الأسواق البنكية حسب مدى احتمالها للصيرفة الشاملة (إمكانية ممارسة النشاط البنكي التجاري والنشاط البنكي الاستثماري من طرف نفس البنوك في سوق بنكية معينة)؛ وباعتماد هذا المعيار، نجد أن النماذج العملية للصيرفة الشاملة تتمثل في ثلاثة مقاربات هي (Michiken, 2013, p. 73):

- نموذج الصيرفة الشاملة الحرة: يشمل كل الاقتصاديات التي يسمح في أسواقها البنكية للبنوك والمؤسسات المالية من ممارسة النشاطات التجارية للانتماء إلى جانب النشاط البنكي الاستثماري (بما فيه التأمين البنكي) دون قيد أو شرط، ويطبق هذا النموذج من الناحية الجغرافية بالأساس في اقتصاديات الاتحاد الأوروبي والاقتصاديات المرتبطة بها. من الناحية الربحية يعتبر هذا النموذج الأكثر ربحية (حسب عديد الدراسات الإحصائية) مع ذلك يعتبر أكثر نماذج التنظيم البنكي مخاطرة، وهو ما يؤكد نظرية ارتباط العائد بالمخاطر عمليا.

- نموذج الصيرفة الشاملة المقيدة: يطبق هذا النموذج في الغالب في الاقتصاديات الآسيوية وينسب بالأساس إلى السوق البنكية اليابانية، يسمح فيه للبنوك التجارية بمزاولة النشاطات الاستثمارية بشروط مضبوطة، أهمها عدم التوسع في تمويل المؤسسات الاقتصادية التي تنتمي لنفس المجموعة الاقتصادية التي ينتمي إليه البنك، وكذا عدم السماح للبنوك بممارسة نشاط التأمين البنكي فضلا عن عدم السماح للبنوك بتملك حصص في رؤوس أموال مؤسسات اقتصادية إنتاجية وتجارية وخدمية بما يفوق نسبة الـ 20%. يعتبر هذا النموذج متزنا بين الربحية والمخاطرة بسبب صرامة الأنظمة الاحترازية وارتفاع درجة العقوبات المطبقة على البنوك المخالفة التي تصل إلى حدود سحب الاعتماد المصرفي.

تأثير البيئة التنافسية للسوق المصرفية على أداء البنوك التجارية في الجزائر

- نموذج الصيرفة غير الشاملة: يطبق هذا النموذج بالأساس في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض الاقتصاديات المرتبطة بهما تاريخيا كالهند وبعض اقتصاديات أمريكا اللاتينية، يعتمد أساسا على الفصل التام بين الأنشطة المصرفية التجارية ونظيرتها الاستثمارية بموجب نظام Glass Stigall ACT GSA المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنة 1933 إلى التخلي عنه جزئيا سنة 1999، بحيث لا يمكن لأي بنك تجاري حاصل على اعتماد محلي أن يزاول نشاطا تجاريا، مع ذلك تبقى البنوك التي تحصلت على اعتمادات فيدرالية (من بنك الاحتياطي الفيدرالي) محتفظة بإمكانية ممارسة الصيرفة الشاملة مع شروط قاسية وصارمة جدا. من حيث الربحية والمخاطرة يعتبر هذا النموذج التنظيمي للسوق البنكية الأكثر أمانا، في حين أنه يبقى النموذج البنكي الأقل ربحية بين كل نماذج تنظيم الأسواق المصرفية.

1.3 الحقول التنافسية المصرفية في الجزائر:

لتحليل المجالات التنافسية للسوق المصرفية في الجزائر، تم الاعتماد على عينة من البنوك التجارية بلغت حصصا السوقية مجتمعة نحو الـ 70% من إجمالي الأصول البنكية في الجزائر.

الجدول رقم (04): توزيع الأصول البنكية في الجزائر الوحدة: نسب مئوية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تمويل طويل أجل	41.25	39.88	47.26	45.12	51.03	50.95
تمويل قصير أجل	39.20	37.19	40.96	38.91	42.83	37.58
استشارة وتسيير الحسابات	19.55	22.93	11.78	15.97	6.14	11.47
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تمويل طويل أجل	51.29	49.58	46.08	47.25	42.35	43.11
تمويل قصير أجل	40.76	43.91	47.88	44.61	48.69	45.23
استشارة وتسيير الحسابات	7.95	6.51	6.04	8.14	8.96	11.66

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: قاعدة البيانات BankScope (بالنسبة للفترة 2006-2014) وقاعدة البيانات Fitch banks (بالنسبة للفترة 2015-2017)

الملاحظ من البيانات المجمعة حول الحقول التنافسية في السوق البنكية، أن التمويل طويل الأجل حاز على النسبة الأعلى من المجالات التنافسية للبنوك النشطة في الجزائر، تلاه التمويل قصير الأجل ثم الخدمات البنكية المتعلقة بالاستشارات وتسيير حسابات العملاء. غير أنه في نهاية فترة الدراسة اتجهت حصة التمويل طويل الأجل نحو الانخفاض لصالح حصة التمويل قصير الأجل، ومرد ذلك هو ارتفاع المخاطر (ومنه ارتفاع أسعار الفائدة) للتمويلات طويلة الأجل.

من جانب آخر، يدل الانخفاض النسبي في حصة نشاطات الاستشارات وتسيير الحسابات البنكية للعملاء، على تراجع النشاط الاستثماري في الأسواق عموما خصوصا في نهاية فترة الدراسة، وكذا تراجع السيولة المصرفية العامة في السوق البنكية الجزائرية، وهو ما يؤكد تحليل ارتفاع الهامش المصرفي في نهاية فترة الدراسة.

2.3 الاستراتيجيات التنافسية في السوق البنكية في الجزائر:

تتباين الاستراتيجيات التنافسية في السوق البنكية الجزائرية، ولكن قبل التفصيل فيها، وجب التطرق إلى مستويات المنافسة فيها، بحيث يمكن تقسيم المنافسة البنكية في الجزائر إلى ثلاث مستويات كالآتي:

- بنوك نشطة بأصول بنكية تفوق 10% من الأصول البنكية الإجمالية: تعد الأصول البنكية مقياسا حقيقيا لحجم النشاط التمويل لأي مؤسسة مالية أو بنكية، وتعتبر هذه الأصول عن كيفية استخدام مؤسسات التمويل لما هو متاح لها من رؤوس أموال داخلية وأجنبية، وإن كانت الميزة الغالبة على هذه الموارد هي كونها ديونا على هذه المؤسسات في شكل ودائع مصرفية أو قروضا مختلفة الأجل أو عناصر مالية تتعلق بمخصصات تدني قيم الخصوم عموما.

في السوق البنكية الجزائرية، وبالرغم من تمتع المؤسسات التمويلية القائمة بوضعية احتكار القلة، تتفاوت أحجام الأصول البنكية تباينا شديدا وهو ما يفسر ارتفاع مؤشر التركيز الذي تطرقنا له في معرض تحليلنا لهياكل السوق سابقا، فنجد أن أكثر من 50% من حجم الأصول المصرفية الإجمالية يتركز في أربعة بنوك فقط في المتوسط خلال الفترة 2006-2017 وهي البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-B والبنك الوطني الجزائري BNA؛ بحصص متوسطة خلال هذه الفترة بلغت على التوالي نسب الـ 16.3%، 14.9%، و 12.7% و 11.8%. ويعتبر هذا المستوى من المنافسة البنكية في السوق الجزائرية هو الأعلى بالرغم من أن شدة احتدام المنافسة لم يكن بالدرجة القصوى وهو ما يؤكد ثبات هذا الترتيب من حيث حجم الأصول طيلة فترة الدراسة.

- **بنوك نشطة بأصول بنكية تفوق 5% من الأصول البنكية الإجمالية:** يعتبر هذا المستوى من المنافسة البنكية في الجزائر الأكثر احتداما وشدة، بدليل تغير ترتيب البنوك حسب معيار حجم الأصول البنكية الإجمالية لكل بنك من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، وهو ما يقود إلى القول بأن الاستراتيجيات التنافسية في هذا المستوى مرنة نسبيا خصوصا في مجالات التمويل الاستهلاكي وتطوير الخدمات والجهود التسويقية؛ ونجد أن نسب هذا المستوى التنافسي مجتمعة تراوح الـ 35% من الأصول المصرفية الإجمالية في المتوسط طيلة فترة الدراسة، وتتعلق بالبنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA وبنك التنمية المحلية BDL وبنك البركة الجزائري وبنك الشركة العامة الفرنسية Société générale والتي تقاسمت هذه الحصة بنسب 9.5% و 8.3% و 6.1% و 5.7% و 5.1% على التوالي. تجدر الإشارة أن هذا الترتيب يشهد تحولات مستمرة خلال فترات قصيرة لا تتجاوز الثلاث سنوات كأقصى تقدير، وهو ما يؤكد ما أشرنا إليها آنفا من كونه مستوى شديد الحركة التنافسية.

- **بنوك نشطة بأصول بنكية أقل من 5% من الأصول البنكية الإجمالية:** تتقاسم عديد البنوك النشطة في الجزائر حجم أصول مصرفية لا يتجاوز الـ 15%، ويغلب على هذه المؤسسات انتمائها للقطاع الخاص أو الأجنبي، ويتميز هذا المستوى عموما بقلّة تأثير الاستراتيجيات المتبعة فيه على الأداء الإجمالي للسوق البنكية، كما يتميز بكونه شديد الحركة التنافسية كما هو الشأن للمستوى المتوسط. ونجد فيه أيضا أن بعض البنوك والمؤسسات التمويلية مجهرية الحصة السوقية وأن مساهمتها في تكوين مؤشر التركيز تكاد تنعدم، مما يعقد تأقلمها مع متغيرات السوق البنكية عموما، وتتمثل أهم البنوك المسيطرة على هذا المستوى في بنك الخليج العربي AGB وبنك BNP PARIBAS وبنك ناتكسيس NATEXIS وبنك HSBC وبنك السلام الجزائري بحصص مصرفية تراوح في المتوسط

خلال الفترة 2006-2017 نسب الـ 4.1%، 3.4%، 3.0%، 2.3% و 2.1%. فيما تتوزع الحصة الضئيلة المتبقية بين المؤسسة المصرفية العربية ABC وبنك الثقة الجزائر TRUST وبنك CITY BANK وبنك الإسكان للتجارة والتمويل؛ والتي تكاد تتعدم حصصها السوقية فضلا عن كونها تعاني من اقتراب رأسمالها من الحد الأدنى المطلوب وبمحدودية الخدمات التي تقدمها ومحدودية انتشارها جغرافيا وبقلة عدد وكالاتها على المستوى الوطني. تختلف الاستراتيجيات التنافسية في السوق البنكية الجزائرية باختلاف المستويات التنافسية التي أُنينا على سردها، والتي تميز ثبات أو استقرار المستوى التنافسي من جهة وتبين مدى قدرة الاستراتيجيات المنتهجة على التأثير في الأداء الكلي للسوق البنكية من جهة أخرى.

3.3- الاستراتيجيات الشاملة في السوق البنكية الجزائرية:

تتمثل الاستراتيجيات الشاملة التي تطبقها المؤسسات المصرفية في خطط تنافسية طويلة الأجل لا بد لها أن تتميز بالمرونة اللازمة في ظل طبيعتها الهيكلية طويلة الأجل، تتيح لها تحقيق أهداف طويلة الأجل تتعلق بالربحية المستدامة والنمو والاستمرارية. تتمثل هذه الاستراتيجيات أساسا في الآتي:

1.3.3- إستراتيجية الزيادة بالتكاليف: يقصد بها أن تتمتع المؤسسة المالية أو البنكية بأقل مستوى ممكن من التكاليف مقارنة بالمؤسسات المنافسة، ولتحقيق هذه الميزة لا بد أن يكون هيكل تكاليف المؤسسة المالية مبنيا أساسا على التكاليف الاستثمارية والنشغيلية الثابتة، والتي تتناقص مع كل ارتفاع في حجم الأصول البنكية. بمعنى أن تكون تكلفة الوحدة النقدية الواحدة من الأصول المصرفية في حدها الأدنى المكافئ للتكلفة الوحيدة المتغيرة، فضلا عن محاولة تخفيض هذه الأخيرة عبر عمليات التدريب والتقييم واكتساب الخبرة باستمرار (حاكم و حمد عبد الحسين، 2011، صفحة 148).

وبهذا المفهوم، نجد أن المستوى التنافسي الأول (المهيمن على أغلب الحصص السوقية والمكون من أربعة بنوك فقط) هو الأكثر تمتعا بهذه الميزة بسبب ارتفاع حصيلته الأصول المصرفية من جهة وبسبب كثرة الوكالات واليد العاملة التي تميزها هيمنة التكاليف الثابتة من جهة أخرى، ما يقود إلى أن يكون تأثيرها على ربحية السوق البنكية إيجابيا إجمالا.

2.3.2- إستراتيجية التمييز: يقصد بإستراتيجية التمييز، أن تقوم المؤسسات بإضافة عناصر لمنتجاتها تجعلها متميزة عما يمكن للمنافسين تقديمه، وبإسقاط هذا المفهوم على الخدمات

البنكية والتمويلية، نجد أن التمييز يمكن له أن يطال عناصر تقديم الخدمة البنكية على اعتبار تماثل المنتج المقدم المتمثل في التمويل (عميرة، 2005، صفحة 67). يمكن للمستوى التنافسي الثاني وبدرجة أقل المستوى التنافسي الثالث، أن يكون أكثر إصراراً على التوجه نحو تمييز الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك بسبب عدم القدرة على الاتجاه نحو الريادة بالتكاليف في ظل قلة الحصة المصرفية مقارنة ببنوك المستوى التنافسي الأول، غير أن قلة تراكم رأس المال بسبب عدم القدرة على تخفيض التكاليف مقارنة بتلك البنوك يرهن نجاح عملية التمييز التي تستوجب المزيد من الإنفاق الاستثماري والتشغيلي. يمكن كذلك للبنوك الأكبر حجماً والمكونة للمستوى التنافسي الأول، الاتجاه نحو إستراتيجية تمييز الخدمات المقدمة بسبب استفادتها من المستويات المرتفعة من العوائد الناجمة عن اقتصاد الحجم الكبير، وعلى العموم يزداد التوجه نحو هذا الخيار مع ازدياد تماثل مستويات الحصة السوقية بين البنوك المكونة لهذا المستوى التنافسي والاتجاه نحو اعتماد أكبر على المنافسة السعرية، خصوصاً في فترات الركود الاقتصادي وتناقص مستويات الأصول والعوائد المصرفية.

3.3.3- إستراتيجية التركيز: تتمثل هذه الإستراتيجية في اتجاه البنوك نحو توطين خدماتها البنكية والتمويلية في أسواق معينة جغرافياً، داخل السوق البنكية الجزائرية أو خارجها، فنجد أن بنوك المستوى التنافسي الأول تمتلك وكالات في كل الولايات الجزائرية وبأعداد متفاوتة حسب الكثافة السكانية وكذا حسب مستوى النشاط الاستثماري الإنتاجي والتجاري والخدمي، في حين أن بنوك المستوى التنافسي الثاني أقل انتشاراً من الناحية الجغرافية وبعدد محدود من الوكالات في الولايات التي تتواجد فيها، بينما نجد أن المستوى التنافسي الثالث المتكون من البنوك الأضعف من حيث الحصة من إجمالي الأصول المصرفية، لا تتوفر مؤسساته البنكية إلا على عدد محدود جداً من الوكالات على المستوى الوطني فضلاً عن كونه ينتشر فقط في العواصم الجهوية للسوق البنكية الوطنية (مزهودة، 2003، صفحة 16).

وعلى العموم تمتاز السوق البنكية الجزائرية إجمالاً بمختلف مستوياتها التنافسية بغياب كلي للتركيز على الأسواق الخارجية جغرافياً، بينما نجد أن بعض البنوك فيها تركز على تقسيمات غير جغرافية لتوسيع أسواقها، مستهدفة بالتمويل نشاطات معينة، غالباً ما تتمثل في القطاع المستهدفة بالتمويل الفعال من قبل الخزينة في إطار البرامج الاقتصادية التنموية المتعاقبة.

4.3- استراتيجيات حافظة الأنشطة المصرفية في السوق البنكية الجزائرية:

تمكن استراتيجيات حافظة الأنشطة المصرفية البنوك والمؤسسات المالية من تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة التي تُعدّها لتحقيق مختلف أهدافها طويلة الأجل. ويشترط أن تتوافق أهداف استراتيجيات حافظة الأنشطة وأدواتها والموارد المخصصة لتنفيذها مع أهداف وموارد الاستراتيجيات الشاملة تفاديا للتعارض والوقوع في مخاطر التشغيل. تتمثل أهم استراتيجيات حافظة الأنشطة المصرفية فيما يلي:

1.4.3- إستراتيجية التخصص: يقصد بها أن تتخصص المؤسسات المالية أو البنكية في نوع واحد من التمويل (كالتمويل الاستثماري أو التمويل الاستهلاكي) أو أن تركز على قطاع بعينه بمختلف صيغ التمويل (كالتمويل العقاري أو التمويل الفلاحي) أو أن تتخصص في صيغ معينة للتمويل في قطاعات مختلفة (كالتمويل الإيجاري أو الاعتماد المستندي في قطاعات مختلفة صناعية وتجارية وخدمية وزراعية). لا يكون عادة تخصص المؤسسات المالية مطلقا، أي أن البنك لا يعتمد على صيغة واحدة للتمويل فقط أو يركز على قطاع اقتصادي واحد فقط، وإنما القصد أن يكون التمويل بتلك الصيغة أو لذلك القطاع غالبا بوضوح على بقية الصيغ وبقية القطاعات، فيمكن أن نجد مثلا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يتخصص في تمويل القطاع الفلاحي بمختلف الصيغ المتاحة، مع ذلك فإنه يقوم بأعمال التأمين البنكي ويمول بعض النشاطات الصناعية والتحويلية خصوصا تلك المرتبطة مباشرة مع القطاع الفلاحي، وبالتالي فإن تخصصه في تمويل القطاع الفلاحي موجود ولكنه غير مطلق.

من بين البنوك المتخصصة في السوق البنكية الجزائرية، نجد إضافة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنك التنمية المحلية BDL الذي يركز أكثر على التمويل الاستهلاكي و بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-B الذي يخصص في التمويل العقاري وكذا المؤسسة المالية للإيجار IFL التي تتخصص في التمويل عبر صيغة التمويل التأجيري.

2.4.3- إستراتيجية التنوع: تعاكس إستراتيجية التنوع نسبيا إستراتيجية التخصص، إذ نجد أن التنوع المصرفي مبني على عدم وجود قطاع معين أو صيغة معينة مهيمنة على التمويل البنكي الذي تقوم به المؤسسة المالية أو البنكية، وإنما يقود تحليل حصيلية تمويل

مختلف القطاعات وبمختلف الصياغة إحصائيا إلى عدم وجود تباين معنوي بين مختلف الأصول التمويلية. ولا يعتبر الاتجاه نحو تكثيف التمويل لقطاع معين على حساب قطاعات أخرى تخصصا بالضرورة، وذلك بسبب محاور السياسة المالية التي تنتج لتغليب بعض القطاعات الاقتصادية على قطاعات أخرى، مثال ذلك، غلبة التمويل العقاري (الاستهلاكي والاستثماري) على كثير من البنوك بسبب اتجاه السياسة المالية نحو التوسع في الإنشاء العقاري والبنية التحتية. وبالتالي فإن الخيار نحو التوجه بالتمويل في هذه الحالة ليس خيارا استراتيجيا بقدر ما هو مواكبة لمحاور السياسة المالية أملا في تعظيم الحصة من الأصول المصرفية ومنه تعظيم العوائد المتأتية منها.

في السوق البنكية الجزائرية، نجد أن البنك الوطني الجزائري BNA وكذا القرض الشعبي الجزائري CPA وجل البنوك الأجنبية ليس بالبنوك المتخصصة ولكنها تتبع إستراتيجية التنوع كخيار يتيح تخفيض المخاطر القطاعية ويمكن من تحصيل العوائد من تمويل مختلف القطاعات.

3.4.3- إستراتيجية التكامل: يقصد بالتكامل التحالف والاندماج الذي يقع بين المؤسسات البنكية والمالية، ويعتبر التكامل المصرفي إستراتيجية مهمة جدا للحفاظ على الموقع التنافسي ورفعه في السوق البنكية. بالنسبة للسوق البنكية الجزائرية، لم تشهد الفترة 2006-2017 عمليات اندماج مصرفي بمفهومه الكامل (أي ذوبان بنكين أو أكثر بالكامل لتشكيل مؤسسة بنكية أكبر) إطلاقا، وذلك بسبب توجه السلطة النقدية نحو تعزيز التنافسية في أسواق رأس المال والتمويل البنكي على وجه الخصوص. فيما يتعلق بالشراكة أو التحالف أو التعاون في تمويل المشاريع، شهدت السوق البنكية عديد العمليات التمويلية من هذا النوع، وإن كان مردها يرجع للعملاء النشطين من مجالات الإنشاء والبنية التحتية والخدمات العامة بالدرجة الأولى، ولم يكن تأثير هذا التعاون معتبرا بالنظر لحجمه مقارنة بإجمالي النشاط التمويلي المصرفي الذي يقدمه الجهاز المصرفي.

تجدر الإشارة، أن التكامل الرأسي (العمودي) مع العملاء، كان حاضرا بقوة بالمقارنة مع التكامل الأفقي بين المتنافسين المصرفيين؛ أين عمدت الكثير من المؤسسات المالية والبنكية إلى إنشاء علاقات بعيدة المدى مع فئات من عملائها قصد الحفاظ عليهم من المنافسين، وتعزيز الموقع التنافسي لها عبر الحفاظ على حصتها وتمييزها عبر هذه الإستراتيجية.

4.4.3- إستراتيجية التدويل: لم تشهد السوق البنكية في الجزائر طيلة الفترة 2006-2017 توسعا مصرفيا خارج حدود الاقتصاد الوطني، ويرجع السبب في ذلك إلى تركيزها على السوق المحلية التي لا تزال الاحتياجات التمويلية فيها مرتفعة وتشكل مجالا واسعا للتنافس بين البنوك، ومن جهة أخرى تمثل قلة حجم الأصول وقلة الخبرة وتباين مستويات الكفاءة التشغيلية البنكية للبنوك الجزائرية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية عائقا مرتقعا للتموقع المصرفي خارج حدود الاقتصاد الجزائري.

إن بعض الاستراتيجيات الشاملة لا تتوافق مع استراتيجيات حافظة الأنشطة، إذ أن إستراتيجية التمييز مثلا تتعارض نسبيا مع إستراتيجية الريادة بالتكاليف، نظرا لكون تمييز المنتجات يستوجب المزيد من الإنفاق الاستثماري والإنفاق على البحث والتطوير ما يدفع التكاليف نحو الارتفاع، لذلك نجد أن أغلب المؤسسات التي تضع نصب عينها تمييز منتجاتها عن بقية المنتجات المطروحة في السوق من قبل المؤسسات المنافسة تعتمد أكثر على تدنية التكاليف في ظل حدود دنيا للجودة باعتماد مقاربات العلاقة بين الجودة والسعر.

4. قياس أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة 2006-2017

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة، كيف كان أداء البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة، محاولين ربط مختلف النتائج المتوصل إليها بالعناصر المكونة لهيكل السوق البنكية في الجزائر.

1.4 قياس الأداء الكلي للسوق البنكية الجزائرية في الفترة 2006-2017:

قمنا باختبار سرعة تداول النقود، والمساهمة في تكوين الناتج الخام وكذا تحليل علاقة الأصول المصرفية بمعدلات النمو ومعدلات التضخم لقياس أداء السوق البنكية.

1.1.4- سرعة تداول النقود: تمثل سرعة تداول النقود متغيرا هيكليا مستقرا على المدى القصير والمتوسط، يعكس ثقافة استخدام المتعاملين الاقتصاديين والماليين للنقود. تحسب سرعة تداول النقود بقسمة الناتج المحلي الخام على الكتلة النقدية الإجمالية M2 لتعطي عدد العمليات التبادلية التي تقابل انتقال وحدة نقدية.

الجدول رقم (05): سرعة تداول النقود في السوق البنكية خلال الفترة 2006-2017

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سرعة تداول النقود	1.98	1.88	1.70	1.49	1.60	1.55
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017

تأثير البيئة التنافسية للسوق المصرفية على أداء البنوك التجارية في الجزائر

1.32	1.28	1.23	1.26	1.39	1.47	سرعة تداول النقد
------	------	------	------	------	------	---------------------

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على المنشورات الإحصائية لبنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_45f.pdf

الملاحظ من سلوك مؤشر سرعة تداول النقد أنه مستقر طيلة فترة الدراسة مما يؤكد صفته الهيكلية؛ مع ذلك اتجهت سرعة تداول النقد نحو الانخفاض حتى سنة 2015 بسبب تنامي السيولة البنكية المدفوعة بنمو الرصيد الموجب للميزان التجاري وميزان المدفوعات في ظل استقرار عوائد الجباية البترولية. ومع بداية تطبيق إجراءات التقشف نهاية سنة 2015، برفع الضرائب وإتباع سياسة نقدية انكماشية، اتجهت سرعة تداول النقد نحو الارتفاع الطفيف بسبب تناقص سيولة الجهاز المصرفي. يفترض في هذه الوضعية أن تتجه معدلات التضخم نحو الانخفاض في ظل تدني السيولة البنكية عموماً، غير أن تباطؤ تأثير هذا التناقص في السيولة وكذا إجراءات خطة التقشف، ستبقي معدلات التضخم في مستويات مرتفعة.

2.1.4- مساهمة السوق البنكية الجزائرية في تكوين الناتج المحلي الخام: يتم قياس تكوين الناتج المحلي الخام عبر مساهمة السوق البنكية من خلال ربط حجم الأصول البنكية بمستوى الناتج المحقق خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (06): مساهمة الأصول البنكية في تكوين الناتج المحلي الخام خلال الفترة

2017-2006

2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
62.2	66.4	73.2	66.0	69.2	61.4	نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الخام %
2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
75.8	73.5	74.5	69.61	62.01	59.6	نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الخام %

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على المنشورات الإحصائية لبنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_21f.pdf

نلاحظ أن مساهمة الأصول المصرفية في تكوين الناتج المحلي الخام بقيت معتبرة طيلة فترة الدراسة، والسبب في ذلك هو الاعتماد على البنوك التجارية كمصدر أساسي في التمويل الخارجي بالنسبة لمختلف القطاعات. وقد بقيت نسب المساهمة في حدود 65% كمتوسط، عدا في السنوات التي عرف فيها الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً في مستويات النمو بفعل تأثيرات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي أثرت على الجباية البترولية في الجزائر سنة 2009، وسنوات 2015 إلى 2017 التي عرفت نفس الإشكال بالنسبة لعائدات الخزينة العامة وتأثيرها على مستوى الناتج المحلي الخام. يمكن القول بأن السوق البنكية الجزائرية تتميز بهيمنتها على التمويل في الجزائر على المدى الطويل، وأن هذه الهيمنة تتعزز مع كل تراجع في عوائد الجباية البترولية الناجمة عن عدم توازن الأسواق العالمية للنفط الخام.

3.1.4- علاقة الأصول المصرفية بمعدلات النمو والتضخم: في هذه النقطة سنأتي على ربط حجم الأصول المصرفية بمستويات النمو ومعدلات التضخم للتعرف على مدى تأثير سلوك هذه الأصول على هذه المتغيرات الكلية.

الجدول رقم (07): تحليل علاقة الأصول المصرفية بمستويات النمو والتضخم في الجزائر

في الفترة 2006-2017

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الأصول المصرفية (مليار دج)	5228.9	6510.8	7287.2	7327.0	7988.7	9002.4
معدلات النمو %	12.6	10.0	18.3	9.7 -	20.3	20.3
معدلات التضخم %	1.8	3.4	4.9	5.7	3.9	4.5
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول المصرفية (مليار دج)	9654.4	10320.0	11976.4	12508.7	12881.0	14098.4
معدلات النمو %	10.0	2.7	3.4	2.4 -	4.3	6.2
معدلات التضخم %	8.9	3.2	2.9	4.8	6.4	5.6

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على منشورات الديوان الوطني للإحصاء والنشرية الدورية لبنك

الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_05f.pdf

اعتمدنا على النموذج الإحصائي للانحدار المتعدد الخطي لربط علاقة إحصائية تتيح قياس التأثير المتبادل بين مختلف المتغيرات الواردة في الجدول أعلاه، بحيث اعتبرنا حجم الأصول البنكية هو المتغير التابع (Y) للمتغيرين المستقلين: معدل (X1) ومعدل التضخم (X2)، على اعتبار أن تنامي حجم الأصول المصرفية يتزايد بارتفاع معدلات النمو والفرص الاستثمارية التي يصاحبها ارتفاع التضخم في العادة، وقد تم إدخال متغير الزمن (T) كمتغير مستقل أيضا لتفادي إشكالية الارتباط الذاتي للبقايا عند استخدام طريقة المربعات الصغرى. بعد إجراءات التعديلات (تم أخذ الأصول البنكية بوحدة 100 مليار دج) والتحليلات الضرورية بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS v26.0، بيّنت مستويات الارتباط الكلي بين حجم الأصول البنكية والمتغيرات المستقلة مجتمعة علاقة طردية قوية جدا عند مستوى معنوية 99%، بحيث فسرت هذه المتغيرات 97.6% من تغيرات حجم الأصول البنكية، وهو ما يدعم النتيجة المتوصل إليها سابقا والمتمثلة في كون الأصول البنكية تساهم في تكوين قرابة 70% من الناتج الداخلي الخام.

أما بالنسبة للنموذج الإحصائي المتحصل عليه (الانحدار الخطي المتعدد، فقد بين أن معدل النمو ومعدل التضخم بالتأثير المعنوي المطلوب، بسبب التذبذبات التي شهدتها السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة فضلا عن العلاقة العكسية التي أظهرها النموذج بين حجم الأصول البنكية ومعدلات التضخم. وعموما كان النموذج معنويا عند درجة ثقة 99% لاسيما معاملات الانحدار المتعلقة بعامل الزمن وبالثابت المستقل. ويمكن تلخيص النموذج على النحو التالي:

$$Y = 47.003 + 7.757 T - 0.372 X1 + 0.061 X2$$
$$t \quad (9.401) \quad (15.986) \quad (-0.423) \quad (0.343)$$

تبقى النتائج المحصل عليها من التحليل الإحصائي نسبية، كون العينة المأخوذة متكون من اثني عشرة (12) مشاهدة فقط وأن الفترة المأخوذة كمرجع للتحليل تميزت بجملة من التحولات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية.

2.4 قياس أداء الوحدات البنكية:

لتحليل أداء البنوك النشطة في السوق البنكية الجزائرية وتحليل علاقتها بعناصر هيكل هذه السوق اعتمدنا على مؤشري المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية) والمردودية

الاقتصادية (العائد على الأصول البنكية) من جهة، وعلى حجم الأصول المصرفية والهامش المصرفي من جهة ثانية.

الجدول رقم (08): تحليل سلوك العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في الفترة

2017-2006

2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
9002.4	7988.7	7327.0	7287.2	6510.8	5228.9	الأصول المصرفية (مليار دج)
%1.84	%1.24	%1.26	%3.19	%3.20	%3.81	الهامش المصرفي %
%1.68	%1.43	%1.30	%1.12	%0.63	%0.76	العائد على الأصول %
%17.60	%15.50	%17.49	%20.65	%17.08	%16.52	العائد على حقوق الملكية %
2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
14098.4	12881.0	12508.7	11976.4	10320.0	9654.4	الأصول المصرفية (مليار دج)
%1.98	%2.12	%2.42	%2.05	%2.10	%1.76	الهامش المصرفي %
%2.31	%2.21	%2.37	%2.19	%1.91	%2.03	العائد على الأصول %
%20.46	%18.92	%18.69	%21.48	%20.98	%19.84	العائد على حقوق الملكية %

المصدر: من إعداد الباحث على منشورات بنك الجزائر، قاعدة البيانات BankScope وقاعدة

البيانات Fitch Bank.

الملاحظ من المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن كل المؤشرات اتجهت صعودا خلال فترة الدراسة، بالرغم من بعض التذبذب المسجل في مؤشرات العائد (الهامش المصرفي، العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. سنأتي فيما يرد على تحليل هذه العناصر كل على حدة، ثم نحاول ربطها إحصائيا وفق نموذج للانحدار المتعدد.

الأصول المصرفية: كما أسلفنا في معرض تحليلنا لهيكل السوق البنكية في الجزائر، عرفت الأصول البنكية ارتفاعات متوالية طيلة فترة الدراسة بوتيرة مستقرة نسبيا بلغت متوسط نمو سنوي قدر بـ 9% وقد عرفت سنوات 2009، 2015 و 2016 تباطؤا نسبيا في معدلات النمو التي قدرت بنحو 4% في العموم. ويرجع نمو إجمالي الأصول المصرفية في السوق البنكية الجزائرية بالأساس إلى التوسع في التمويل الذي تنتجه البنوك القائمة للاقتصاد

وللأجهزة الحكومية، والدليل على ذلك أنه بمجرد تباطؤ السياسة التوسعية لخزينة الدولة اتجهت معدلات نمو الأصول المصرفية إلى التراجع خصوصا في نهاية فترة الدراسة. **الهامش المصرفي:** عرف الهامش المصرفي (الفرق المتوسط بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة لمجموع البنوك التجارية) تراجعاً نسبياً بين بداية فترة الدراسة ونهايتها سنة 2017، وقد تخللت هذا الانخفاض جملة من التذبذبات تعلقت في الأساس بحركية السوق البنكية الجزائر عبر التمويل لآجال مختلفة.

العائد على الأصول: تميزت الأصول المصرفية في السوق البنكية الجزائرية عموماً بعدم الجودة، خلال بداية فترة الدراسة، أين سجلت مستويات متدنية من العائد قارب الـ 1%، وقد اتجهت هذه النسبة صعوداً لتبلغ متوسط 2.2% خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الفترة 2006-2017. وهو ما يعكس قدرة نسبية للبنوك عموماً على التحكم في تكاليفها التشغيلية مع ارتفاع حجم الأصول البنكية.

العائد على حقوق الملكية: حافظ مؤشر العائد على حقوق الملكية على مستويات مقبولة طيلة فترة الدراسة، بحيث وصل مستواه المتوسط على أساس سنوي نحو الـ 17% وهو مستوى محفز وجاذب لمنافسين مصرفيين محتملين مستقبلاً. وهو ما يقود إلى القول بأن مستويات حقوق الملكية (ورأس المال تحديداً) ظلت منخفضة بالنظر إلى المستوى المنخفض للعائد على حقوق الملكية. وهو ما قاد إلى وجود عوائد نسبية مرتفعة بالنسبة لحقوق الملكية ومنخفضة بالنسبة لحجم الأصول البنكية.

فيما يرد سنأتي على تحليل المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول) والمردودية المالية (العائد على حقوق الملكية) تحليلاً إحصائياً عبر ربطها بمستويات الأصول الإجمالية ومستويات الهامش المصرفي، في نموذج انحدار متعدد تكون فيها هذه المؤشرات تابعة Y في حين تكون فيه الأصول المصرفية $X1$ والهامش المصرفي $X2$ متغيرات مستقلة إضافة إلى عنصر الزمن T لنقادي مشكلة الارتباط الذاتي للبقاوي، وذلك باستخدام برنامج SPSS V26.0.

بالنسبة للعائد على الأصول، أفرز التحليل الإحصائي نموذج الانحدار التالي:

$$Y = 0.496 + 0.002 X1 - 0.030 X2 + 0.173 T$$

t	1.007	0.822	- 0.303	5.984
-----	-------	-------	---------	-------

أظهر النموذج معنوية كلية عند درجة ثقة 95% بالرغم من أن المعنوية التبادلية بين كل متغير مستقل والمتغير التابعة كانت ضعيفة بالنسبة لجميعها عدا عامل الزمن، مما يعني أنه لا يمكن أن يكون لأي متغير مستقل تأثير كبير على مستوى العائد على الأصول منفردا، وأنه لا بد أن تجتمع كل المتغيرات المستقلة (الأصول المصرفية والهامش المصرفي وعامل الزمن) كي يكون تأثيرها ذو دلالة معنوية عند درجة ثقة 95% وقد جاءت العلاقات الارتباطية منطقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل، فعند ارتفاع الأصول المصرفية من الطبيعي ارتفاع العائد على الأصول بفعل الوصول إلى تغطية كاملة للتكاليف الثابتة، مما يجعل تكلفة الوحدة النقدية الواحدة مساوية للتكلفة المتغيرة للوحدة النقدية، ويؤدي إلى ارتفاع العائد النسبي للأصول. كذلك الشأن بالنسبة للهامش المصرفي، لا بد أن ترتفع مستويات العائد على الأصول مع كل انخفاض في الهامش المصرفي وهو ما يعني اتجاه المنافسة البنكية من مجرد المنافسة بالأسعار إلى المنافسة عبر تمييز الخدمات وارتفاع جودة الأصول من ناحية الربحية كنتيجة لذلك.

بالنسبة للعائد على حقوق الملكية، أنتج التحليل الإحصائي نموذج الانحدار المتعدد الآتي:

$$Y = 14.748 - 0.001 X1 + 0.744 X2 + 0.367 T$$

$$t \quad 2.994 \quad -0.028 \quad 0.752 \quad 1.268$$

بينت نتائج التحليل الإحصائي أن النموذج غير معنوي كليًا، بحيث بلغت نسبت ارتباط المتغير المستقلة مجتمعة مع المتغير التابع نحو 60%، وبالتالي فإن هذه المتغيرات لم تكن السبب الرئيسي في تحقيق البنوك الجزائرية لنسب عائد على حقوق الملكية مرتفعة نسبيًا بالمقارنة مع نسب مؤشر العائد على الأصول. وقد كانت العلاقات الارتباطية منطقية بالرغم من عدم معنويتها، بحيث أن ارتفاع حجم الأصول صاحبه تدني في العائد على حقوق الملكية وذلك بسبب اتجاه المنافسة نحو تخفيض الهامش المصرفي الشيء الذي يقود إلى ارتفاع حجم الأصول المصرفية وانخفاض العوائد المحصلة في نفس الوقت، وهو ما أكده نوع العلاقة الطردية بين الهامش المصرفي والعائد على حقوق الملكية.

5. تحليل النتائج:

خلصت الدراسة التطبيقية إلى أن أداء البنوك الجزائرية لم يتأثر كثيرا بنمو الأصول المصرفية، ولا بطبيعة المنافسة فيها، ما يطرح إشكالية جودة الأصول البنكية والحقول

التنافسية التي تتنافس فيها هذه البنوك، وكذا يطرح مشكلة تأثر أداء السوق البنكية في الجزائر بالعناصر الهيكلية المكونة لها دون تأثره بالسلوك الاستراتيجي فيها.

بالنسبة للفرضية الأولى القائلة بأن العناصر الهيكلية للسوق البنكية في الجزائر متكونة من التشريعات المصرفية والتعليمات الصادرة عن السلطة النقدية، تبين من خلال التحليل أنها صحيحة وعليه يجب تأكيدها، كون التشريع المصرفي كان الأكثر تأثيرا على أداء البنوك التجارية خصوصا ما تعلق منه بالتنظيم الاحترازي الذي قيد نسبيا هذه البنوك، وساهم في تحقيق سلامتها على حساب تنافسيتها.

الفرضية الثانية، والتي نصت على تماثل الاستراتيجيات التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، تبين أنها فرضية غير صحيحة، فبعض البنوك انحازت لإستراتيجية التخصص في حين أن باقي البنوك اتجهت أكثر نحو استراتيجيات التنويع أو التكامل. بالرغم من ذلك أظهر التحليل الإحصائي أن هذه الاستراتيجيات لم تكن ذات تأثير معنوي على أداء البنوك التجارية خلال فترة الدراسة.

أما الفرضية الثالثة، فقد نصت على أن أداء البنوك التجارية في الجزائر لم يكن بالكفاءة اللازمة لتلبية طلبات التمويل المتزايدة، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي المتعلق بالعائد على الأصول أنها صحيحة بسبب انخفاض جودة الأصول المسجلة خلال فترة الدراسة، بالرغم من التحسن الطفيف لهذا المؤشر نهاية فترة الدراسة.

6. خاتمة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المكونات الهيكلية لسوق البنكية الجزائرية على أداء الجهاز المصرفي ككل، بدءا باستعراض المفاهيم النظرية للموضوع، ومرورا بتحليل السلوك الاستراتيجي للبنوك الجزائرية عبر استعراض المجالات التنافسية في الصناعة البنكية ومختلف البدائل الإستراتيجية التي يمكن أن تستخدمها البنوك القائمة لتحقيق أهدافها على المدى المتوسط والطويل، وانتهاء بإجراء دراسة قياسية تحليلية لأداء البنوك الجزائرية ومن جهة ونتائج الكلية المحققة من قبل السوق البنكية ككل. خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج العملية نستعرض أهمها كما يلي:

- تميزت البيئة المصرفية في الجزائر باستقرار نسبي في العناصر الهيكلية، طيلة فترة الدراسة. وقد كان التأثير على هذه العناصر من خارج السوق البنكية الجزائرية وحتى من خارج

الاقتصاد الجزائري وتمثل أساسا في تبعات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتبعات إشكالات توازن سوق النفط منذ سنة 2014 على الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري، والتي ألفت بظلالها على النشاط المصرفي.

- ظلت المنافسة البنكية طيلة فترة الدراسة مستقرة، وتميزت بوضع احتكار القلة الذي أبان عنه مؤشر تركيز السوق. وقد شكلت البنوك العمومية نواة هذا الاحتكار، بالرغم من ولوج عدد لا بأس به من البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية السوق البنكية في الجزائر منذ تجديد منح التراخيص سنة 2003.

- تميزت الحقول التنافسية في السوق البنكية الجزائرية نسبيا بالضيق والاستقرار، نظرا للاعتماد المفرط من قبل البنوك القائمة على الوكالات البنكية وضعف التوجه نحو اعتماد المصرفية الإلكترونية، لتحديث الخدمات وتوسيع قاعدة العملاء وإيجاد بدائل تمويلية مرنة تتلائم والاحتياجات المتجددة للمتعاملين الاقتصاديين.

- بالرغم من التباين الذي شهدته السوق البنكية في الجزائر من اعتماد البنوك القائمة على استراتيجيات التنوع مع الميل نحو التخصص النسبي في تمويل بعض القطاعات، ظلت استراتيجيات التدويل وتمييز المنتجات غائبة كليا، وهو ما أثر على جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء عموما.

- ظل أداء الجهاز المصرفي مستقرا عموما طيلة فترة الدراسة، وذلك لسبب رئيسي هو تبعية الجهاز المصرفي الضمنية لمحاور السياسة المالية لخزينة الدولة، وقد كان تأثير السياسة المالية للدولة الأكثر معنوية من بين كل العوامل الأخرى، والدليل على ذلك هو تراجع نمو الأصول المصرفية مع كل اتجاه انكماشى للإنفاق العام.

- أبان التحليل الإحصائي لربحية البنوك الجزائري على خلل كبير في مؤشر العائد على الأصول، ما يدفعنا للقول بأن الأصول المصرفية في العموم تتميز بارتفاع المخاطر وعدم الجودة. بالرغم من ذلك، وجدنا من خلال هذا التحليل أن العائد على حقوق الملكية كان جيدا عموما، وهو ما يقود إلى القول بأن المستويات الدنيا لرؤوس أموال البنوك كانت ضعيفة مقابل الأصول وهو ما يدفعنا لطرح إشكالية مدى الكفاية الحدية لرأس المال البنوك في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

- John Harrick Dyller و Halward Sign, Cooperative strategy and sources of international competitive advantage, *Academy of management review*, N°94, Boston, 2014, 679-660 .
- Lankeer, P, The economy of price discrimination, *Cambridge university press*, N°139, London, 1989, 338-354.
- Michiken, F, *Monnaiesn banques et marchés financiers*, Paris, Nouveaux horizons, 2009.
- Mouganel, P, Mettre en place une stratégie commerciale, *Les pratiques commerciales; tendances et perspectives* (pp. 128-137), Paris, CCI France, 2014.
- Patrice, G, Vers la constestabilité du secteur bancaire en France. *Journal de l'économie industrielle* , 324-343, Paris, 1991.
- Steglitz, J., Walsh, C., & Lafay, J. D, *Principes de l'économie moderne*. Paris, De Boeck, 2007.
- الربيعي حاكم، و راضي حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة. عمان: دار البازوري للنشر والتوزيع، 2008.
- خالد عميرة، أطروحة دكتوراه؛ أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية- دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن 1994-2003 . عمان، الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، 2011.
- سفيان بن عبد العزيز، لخضر دولي، و سمير بن عبد العزيز. دراسة قياسية لأثر انخفاض العوائد النفطية على السياسة المالية في الجزائر (1985-2015). *مجلة رؤى الاقتصادية - جامعة الوادي* ، 79-65، 2019.
- عبد المليك مزهودة، المعالجة الاستراتيجية لموارد المؤسسة، أداة لضمان نجاعة الأداء، المؤتمر العلمي: أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي. الجزائر: جامعة الجزائر، 2003.
- كلارك روجر، اقتصاديات الصناعة، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1999.
- وردة جاب الخير، رسالة ماجستير؛ السياسة الائتمانية في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض 90-10 والأمر الرئاسي 03-11 . جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2006.